

الديمقراطية بين الواقع والخيال

يامنة بن فرح

قسم الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس- تونس

1_ ما الديمقراطية ؟

لا يمكننا تقديم تعريف واضح للديمقراطية لا لأنها عبارة دخيلة - لغة ودلالة⁽¹⁾ - وإنما لأنها تحمل الكثير من الغموض ما يجعلها تنفلت منا كلما حاولنا الإمساك بحروفها. ولأنها المطلب الأساسي لكل الشعوب فسنحاول الإحالة على ما تعنيه وفقا لما أُصطلح عليه لنرى إن كانت تطبّق فعليًا على أرض الواقع. فالديمقراطية تعني نظام سياسي يقوم على قواعد واضحة يتم عبرها تحديد العلاقات في الداخل والخارج وبينهما. وفي الديمقراطية - كما يقال - يستمد الدستور شرعيته من الإرادة الجمعية والمتحدة للشعب، فـ "كل سلطات الدولة مصدرها الشعب". فالشعب الديمقراطي يقبل سلطة القانون لأنه في الآن نفسه واضعه ومستقبله. كما أنّ مواطن الديمقراطية يوجد داخل مجموعة سياسية محددة. وفقا لذلك تتحدّد ماهية الديمقراطية في ثلاثة أبعاد رئيسية وتمثّل في توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان واحترام مبدأ تداول السلطة طبقا للإرادة الشعبية والقبول بالتعددية السياسية والفكرية والدينية. إلى جانب هذه المبادئ هناك العديد من الآليات والقواعد الإجرائية والتنظيمية بما تتحقّق الديمقراطية ومن بين هذه القواعد القبول بالتعدد التنظيمي والمؤسّساتي والجمعياتي وتأكيد الفصل بين السلطات وضمان استقلال القضاء ومشاركة المواطنين في صنع القرار والانتخابات النزيهة وتوفير ضمانات الرقابة السياسية وحرية الصحافة والفصل بين جهاز الدولة والحزب الحاكم.

وفقا لما نراه اليوم في جميع الدول دون استثناء يمكننا التأكيد على أنّ كلّ هذه التعريفات "سياسيّة"، تعريفات نظريّة لا نجد لها أثرا في الواقع، بل هي مجرد قواعد يمكن أن تفهم على أنّها قوانين مكتوبة غايتها تنظيم الحياة بين الأفراد داخل الدولة بمعنى الغاية من تأسيسها المحافظة على أمن الدولة ذاتها لا المواطن. وعليه فإنّ هذه التعريفات لا يمكنها أن توقف فينا حب معرفة هذا المصطلح الغامض وتكرار طرح السؤال ما الديمقراطية؟ هل هي فكرة سياسية أم أنّها منهج أو "تكتيك" سياسي؟ وإن سلّمنا بأنّها فكرة إلى أي مدى يمكنها أن تؤثر وأن تكون مطلب الكل؟ بمعنى كيف لـ "فكرة" أن يكون لها هذا الإهتمام الفردي والجماعي والدولي؟ أمّا إذا سلّمنا بأنّها منهج فهي لن تكون غير منهج اتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها، وهي منهج "ضرورة" يقتضيه التعايش السلمي والمتبادل بين أفراد المجتمع، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكّن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي وتمكّن الدولة، بالتالي، من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية. ذلك ما تحقّقه الديمقراطية من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تصادق عليها القوى الفاعلة في المجتمع.

لكن - وإن كانت مجرد فكرة سياسيّة أو منهج ينتهجه ممارسي السلطة حفاظا على الدولة - هل تمكّنت الدولة، عن طريق الديمقراطية، من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن وغيرها؟ هل بطلت الأسباب التي من أجلها ننادي بالديمقراطية ؟ حتّى وإن كان للديمقراطيّة حدودا تقيدها من أجل المصلحة العامّة - وهو ما لا نرفضه - فهل أنّ وجودها فعليّ ؟ أين المنادين بالديمقراطية عندما يضطهد الشعب الفلسطيني وتسلب منهم أهم وأولى حقوقهم وهي الحق في الحياة ؟ أين الذين ينسبون إلى أنفسهم الديمقراطية عندما زرع الإرهاب في الدول العربية وهم في الواقع له فاعلون؟ كان على الديمقراطية أن تكون حارسا وضامنا للحريات الفردية بدلا من أن تكون "الوحش الذي لا ملامح له"⁽²⁾. وعلى الرغم من ذلك فإنّها تبقى المنطقة الوحيدة التي سوف تستمرّ لما تحمله من صورة جميلة.

2_ المتطلبات الأخلاقية والتضمينات السياسية لفكرة الديمقراطية

إنّ المطلوب من تأسيس الديمقراطيّة النظر إلى الوضع الإنساني من زاوية أخلاقية لأنّ هذه الأخيرة تعتبر الضامن الوحيد لحرية الإنسان ولإنسانيته ولعلّ التنظير لديمقراطيّة كونيّة خير نظر قادر على تحقيق ذلك. ولكن هل يمكننا الإقرار بوجود ديمقراطية كونيّة أم أنّه يبقى مجرد تنظير لا يتجاوز دائرة الخيال؟

أولا، عندما نتحدث عن ديمقراطية كونية فإنّنا نجد أنفسنا أمام مفارقة تتمثّل في أنّ الديمقراطية من جهة لا يمكنها أن تتحقّق إلّا داخل الدولة ومن جهة أخرى يكون المواطن الديمقراطي كونيّا أي لا ينتمي إلى موطن بعينه أو إلى مكان بعينه. ثمّ إنّ السؤال الذي يطرح اليوم هو

كيف للديمقراطية أن تكون كوتية؟ بمعنى كيف يمكن تحقيق بنى ديمقراطية تحضى باتفاق عالمي؟ على أن البحث عن حقوق أساسية كوتية، بغض النظر عن الإلتزامات القومية، لم يكن من البحوث الجديدة فهو ضارب في القدم إذ نجد عند الفلاسفة منذ زمن ويطرح الأسئلة الحاسمة في الوقت الراهن. إنّ المقصود بالكوتية الإعتراف بأن كل البشر كائنات أخلاقية بمعنى لكل فرد الحق في الحماية القانونية كبشر لا كمواطنين أو كأعضاء ينتمون إلى مجموعة معيّنة. إضافة إلى ذلك تعني الكوتية تحطّي كل الحدود داخليًا وخارجيًا لإرساء العدالة بمعنى ما عاد -في ظلّ مصطلح "الكوتي"- الحديث عن انفصال الحدود بين الدول ممكنا بل ستكون هذه الحدود ملتحمة على الرغم من التوترات والصراعات لأنّ ما يجمعها جميعا هو الديمقراطية الكوتية. في تأملاته الذاتية كتب مارك أوريل "إذا كنا نشترك في ملكة التفكير فإن ذلك يعني أننا نشترك في العقل. وإذا كان الأمر كذلك فهذا يعني أننا نشترك في القوانين، وإذا كان الأمر على هذه الحال، فذلك يعني أننا كمواطنين نشترك في إدارة دولة، وإذا كان الأمر كذلك فإن العالم هو في الآن نفسه دولة.

لكن هل ذلك يعني أن الديمقراطية هي الكوتية أم أنّ الكوتية صفة للديمقراطية؟ إذ نجد هذه الأخيرة تعني -كما سبق وإن أشرنا- نظام سياسي قوامه قوانين تحدّد العلاقات ومستمدّة من إرادة الشعب وبذلك يكون مواطن الديمقراطية داخل مجموعة سياسية محددة ما يجعل منه غير المواطن الكوتي ولعل ذلك ما يتعارض مع ما أكّدناه منذ البداية بأنّ الديمقراطية لا حدود لها وأنها جامعة وكلّية.

• الديمقراطية في الفكر الكنطي ومدى مطابقتها للفكر الراهن

إن طرح مسألة الكوتية والبحث عن معناها ومدى تحقّقها على أرض الواقع ليست من المسائل الراهنة وإنّما هي مسألة ضاربة في القدم حيث كان همّ المفكرين منذ ظهور الفكر الفلسفي البحث عن المطلق والكوتي في كلّ المجالات بطرق مختلفة تتماشى والعصر الذي إليه ينتمي المفكر ولعلّ مصطلح "الكوتية السياسية" كانت قد ظهرت في العصر الحديث مع الثورة الفلسفية على يد كنت فكانت تدشيننا لفكر نقدي جديد أسّس قطيعة معرفية مع ما سبقه من فلسفات. فلقد سعى كنت إلى تهيئة الأذهان لتغيير الأنظمة السياسية والثقافية والاجتماعية التي باتت لا تتلاءم مع روح العصر وجعل من فكرة النقد والتقدم الإنساني وقدرة العقل البشري المحاور الرئيسة لتأسيس فلسفة تنويرية كانت المهدف الرئيسي الذي سعى عصر التنوير إلى تحقيقها. فكان "سلام دائم بين الدول" العبارة السابقة لعبارة "العولمة السياسية" الراهنة فكان كنت بذلك سباقا في التنظير لديمقراطية كوتية. هذا بالإضافة إلى أنّها أكثر من أن تكون مجرد نتاجا لمرحلة تاريخية منقضية وإنّما هي برنامج لم يكتمل بعد ولا يزال قادرا على أن يلعب دورا إيجابيا في المجتمعات المعاصرة. ألم يكن القائل "يجب أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستورا جمهوريا" (3) و"يجب أن يتأسس الدستور على المبادئ التي للحرية" (4) و"يجب أن يقتصر الحق الكوتي على ابتكار شروط حسن الضيافة العالمية". (5) نلاحظ من خلال هذه المقولات أن كنت يستعمل مصطلحي "الكوتي" و"العالمي" ليدلّ على الشموليّة وعلى ضرورة تشريك كل البشر في الحياة السياسيّة وأن يشمل القانون كلّ الناس بمن فيهم الغرباء من خلال حسن الضيافة. وبذلك نوّكد على أنّ كنت لم ينس في سياسته الغرباء عن الدولة بل شملهم القانون الكنطي من خلال استعماله لمصطلح "الضيافة" وقد فسّر ذلك بقوله "كما في البند السابق بأن الكلام لا يجري عن محبة الإنسان وإنّما عن القانون". بمعنى، الضيافة لا يمكن أن تفهم من الناحية الإنسانية أو الإجماعية لا يمكننا معاملة الغريب معاملة جيّدة لأنّه يحتاج ذلك بموجب الطبيعة أو التاريخ بل إن الضيافة أكثر من أن تكون كرم إنساني أو واجب إجتماعي وإنّما هي «حق» لكل الناس، "حق" يجعل الغريب مواطن بالقوة في الدولة التي يقصدها لتصبح بذلك الدولة «دولة الإنسان العامة» إنّما "الجمهورية الكوتية". "الحق في الضيافة" ينظّم التفاعلات بين البشر. وبهذا المعنى تعني لفظة ضيافة حسب كنت: "حق كل غريب في ألا يعامل من طرف الآخر، عندما يكون على أرض هذا الأخير، معاملة العدو. لا يمكن للغريب أن يطالب بالحق في محل إقامة (الذي يستوجب عقد خاصّ بالبرّ يجعل منه لبعض الوقت ضيف المنزل) وإنّما حقّ الزيارة الذي يجيز لجميع الناس أن يعرضوا انتماءاتهم، بموجب حق التملك المشترك للمساحة الأرضية، فيما أن الأرض كروية الشكل، لا يستطيع البشر أن يفرقوا عليها إلى ما لانهاية، إنّما هم مضطرون، في نهاية الأمر، أن يتحملوا بعضهم البعض متجاورين". (6)

إنّ طرح مسألة السياسة الكوتية لأمر غاية في الأهمية استطاع كنت من خلاله أن يثبت إنّهامه بالسياسة و بمصلحة المواطن ولكن هل هذه السياسة واقعية؟ صحيح أنّ دعوة كنت إلى مساعدة الغريب باستضافته قد اعتمدت كقاعدة قانونيّة في اتفاقية جنيف الخاصّة باللاجئين والتي تنصّ على عدم ترحيل اللاجئين إلى بلدهم الأصلي قسرا في حال كان ترحيلهم يشكّل خطرا على حياتهم إلّا أنّ هذا التفكير الكنطي يبقى في جانب منه مجرد تنظير لم يتحقّق إلى يومنا هذا، كيف يتحقّق في عالم يطغى عليه الصراع من أجل تحقيق المصالح الخاصّة؟ كيف

يمكن الوصل بين الديمقراطية - المصطلح السياسي المرتبط هو ذاته بقواعد وضوابط تحددها النخبة السياسية - والكوتية هذا المصطلح المطلق اللانهائي والذي لا يمكن أن يحدّد أو أن يضبط بقواعد؟

إنّ ما يشدّ اهتمامنا في مسألة الديمقراطية ما يقال عنها وهو أنّها شكل من أشكال ممارسة الحرية في المجتمع والدولة انطلاقاً من أنّ الشعب هو محور العالم ومقياس القيم باعتباره صانع تاريخه وسيد مصيره. فالشعب هو مصدر السلطة ومالكها، يمارسها من خلال هيئاته النيابية. والدستور هو عقد اجتماعي يمثل أساس الشرعية ويتطلب حمايته من أية انتهاكات تحدّد الصفة المدنية الديمقراطية للدولة. ويقال أيضاً بأنّ الحرية الفردية والتعددية هما متلازمان ونتائج طبيعية وشكلاً راقياً لتنظيم العلاقات بين البشر. هذه الأسس الفكرية للنظام الاجتماعي هي التي سمحت بإنتاج وتشبيد مؤسسات الدولة "دولة الحق والقانون" والنظام التعددي. هل هذا ما نجده متحقّقاً في العالم وتحديدًا في العالم العربي؟ هل الشعب الفلسطيني، في ظلّ الإستعمار الصهيوني، سيّد مصيره؟ هل ثمة فعلاً حرية فردية وتعددية حتّى نتحدّث عن تلازمهما؟ لا يمكن أن يعزّ اغتيال الشهيد شكري بالعيد والشهيد البراهمي في تونس وغيرهما في كلّ دول العالم عن الحرية الفردية ولا عن التعددية. كلّ ذلك ليس إلّا مجرد قواعد بها يواجه رجل السلطة الشعب وهي ليست إلا أدوات تستعملها الدولة في حوارها مع الشعب ومع الدول الأخرى كي تبين مدى حرصها على انتهاج السياسة الديمقراطية. إنّ الديمقراطية مجرد كلمة تعاد وتكرّر في كلّ خطاب سياسي دون أن يكون لها تحقّق فعلي في الواقع وتحديدًا في الواقع العربي ولا نجد للأخلاق أثراً بين الدولة والشعب وبين الدول. وعلى الرغم من أنّ للديمقراطية جذور أوروبية - وقد كان ظهورها قائماً على عمليّة الفصل بين الدين والسياسة وليس المقصود بهذا الفصل رفض الدين وإمّا كان إيمانهم قوياً بأنّ العلمانية قادرة على احتواء المجتمع بما يتضمّن من تنوع واختلاف فكري وسياسي واجتماعي - ومن أنّ الاتجاهات الفكرية والسياسية المتزامنة مع التحوّلات في أوروبا كانت تحمل برامج ديمقراطية شاملة في مسائل وقضايا المجتمع فإنّها لم تكن ديمقراطية مع الشعوب الأخرى وخاصّة العربيّة بل كانت تستعمل هذا المصطلح للتمويه. أمّا في العالم العربي فإنّ خطيئتها لا تقلّ عن الدول "الديمقراطية" إذ لم تأخذ التيارات الفكرية والسياسية على عاتقها مهمّة تعميم مفهوم الديمقراطية وممارسته فيما بينها كمفهوم مهم يجب تطويره كما أنّها لم تعمل على رسم الخطط العملية من أجل الانتقال بالمفهوم إلى المجال التطبيقي.

إنّ الدول التي تسمّي نفسها بالدول الديمقراطية لم تتمكّن من ارساء هذه الديمقراطية في العالم كلّ ولم تحافظ على أسسها بل أنّها اتخذت مفهوم الديمقراطية كشكل من أشكال التمويه السياسي خدمة لمصالحها الخاصّة. وبهذا الشكل تصبح الديمقراطية مجرد فكرة أنتجها السياسي وحلم بها المواطن وهي بذلك لن تتجاوز دائرة الخيال كما أنّها "تكتيك سياسي".